



رأي اللجنة الوطنية للطلبات العمومية

رقم 66 بتاريخ 27 نونبر 2020 بشأن شكاية "....." المتعلقة بطلب

العروض رقم 03/2020 والمعلن عنه من طرف المركز

اللجنة الوطنية للطلبات العمومية،

بناء على شكاية شركة "....." المتوصل بها بتاريخ 17 يوليوز 2020؛

وعلى المرسوم رقم 2.12.349 الصادر في 8 جمادى الأولى 1434 (20 مارس 2013)

المتعلق بالصفقات العمومية كما وقع تغييره وتتميمه؛

وعلى مقتضيات المرسوم رقم 2.14.867 الصادر في 7 ذي الحجة 1436 (21 سبتمبر

2015) المتعلق باللجنة الوطنية للطلبات العمومية كما وقع تغييره وتتميمه؛

وبعد دراسة عناصر التقرير المقدم من طرف المقرر العام إلى الجهاز التداولي للجنة الوطنية

للطلبات العمومية؛

وبعد مداولة الجهاز التداولي للجنة الوطنية للطلبات العمومية خلال الجلسة المغلقة المنعقدة

بتاريخ 27 نونبر 2020.

أولاً: المعطيات

بواسطة شكايتها المشار إليها أعلاه، تمسكت شركة "....." بأن طلب العروض رقم 2020/03 المتعلق بجمع ونقل ومعالجة النفايات الطبية والصيدلانية والمعلن عنه من طرف المركز يحتوي على بنود تمييزية وعلى شروط غير متناسبة مع حجم الأعمال المطلوبة مما يحد من مبدأ المنافسة الحرة. خاصة فيما يخص الإمكانيات المادية التي يشترط توفيرها من أجل نقل النفايات الطبية والصيدلانية والتي لا تتناسب مع حجم النفايات المطروحة من طرف المركز المذكور وكذا الشرط المتعلق بعدد سنوات الخبرة التي يجب توفرها في المتنافسين والذي تعتبره الشركة ليس ضرورياً، حيث يجب الاكتفاء بتقديم الرخص المنصوص عليها في القانون رقم 28.00 المتعلق بتدبير النفايات والتخلص منها.

وبعد مطالبتها باطلاع اللجنة الوطنية للطلبات العمومية على موقفها مما تقدمت به الشركة

المشككية، أوضح السيد رئيس المركز، في رسالة جوابه رقم 771/20 المتوصل بها

بتاريخ 20 أكتوبر 2020، أن طلب العروض المذكور قد تم إلغاؤه من طرف لجنة طلب العروض يوم 16 يوليوز 2020 دون فتح الأظرفة..

ثانياً: الاستنتاجات

حيث إن طلب العروض موضوع الشكاية تم إلغاؤه بمقتضى مقرر رقم 2020/02 لصاحب المشروع وتم نشره في بوابة الصفقات العمومية، وحيث مادام الامر كذلك فإن الشكاية أصبحت غير ذات موضوع، لكون الغاية منها قد تحققت بإلغاء طلب العروض من طرف صاحب المشروع.

ثالثاً: رأي اللجنة الوطنية للطلبات العمومية

بناء على المعطيات والاستنتاجات المذكورة أعلاه، ترى اللجنة الوطنية للطلبات العمومية أن شكاية شركة "....." أصبحت غير ذات موضوع بناء على قرار الإلغاء الذي تم اتخاذه من طرف صاحب المشروع بخصوص طلب العروض السالفة الذكر.